التكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان: العلاقة والتأثير

Digital Technology and Human Rights: Raw and Impact

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، التكنولوجيا الرقمية، علاقة التكنولوجيا بالحقوق، حقوق الإنسان الرقمية، حقوق الإنسان والمنصات الرقمية،

Keywords: Human rights, digital technology, relationship between technology and human rights, digital human rights, human rights and digital platforms.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2024.5.16

أ.م. ميثاق مناحي العيسى

جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

Assistant. Prof. Methaq Mnahi Alisaa
Kerbala University – Center for strategic studies
methaq.m@uokerbala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

يركز بحثنا على دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز حقوق الإنسان والتحديات التي تفرضها التطورات الرقمية على حقوق الإنسان بشقيها الإيجابي والسلبي، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ هناك علاقة ترابط كبير بين التكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان، ولا يمكن فك الإرتباط بينهما، سواء فيما يتعلق بعوملة حقوق الإنسان افتراضيًا وتصديرها إلى كل بقاع العالم، أو توسيع المراقبة عليها من قبل المنظمات الأممية ذات العلاقة، أو فيما يتعلق بالتداعيات السلبية التي اعطتها هذه التكنولوجيا على حقوق الإنسان كالترويج لبعض الممارسات الخادشة لحياء وفطرة الإنسان وحقوقه كالمثلية الجنسية أو غيرها من الممارسات التي تستهدف عقائد وقيم البشرية.

Abstract

This research focuses on the role of digital technology in strengthening human rights ,and challenges that positive and negative digital developments impose on human rights. so the study found a close relationship between digital technology and human rights cannot be disengaged in terms of virtual human rights being commissioned and exported to the world, or expanding its monitoring by relevant UN organizations, Or with regard to the negative consequences that this technology has given to human rights, like promoting some practices that asceiver of human modesty، instinct and right like homosexuality Or other practices that target the beliefs and humanity values.

المقدمـــــة

Introduction

لقد اصبحت التكنولوجيا الرقمية الحديثة التي احدثها التطور البشري على كافة المستويات، تشكل منصات مهمة للتقدم الإنساني بمختلف المجالات، سواء فيما يتعلق بالبعد المادي الخاص بتقديم الخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية أو فيما يتعلق بالبعد الإنساني المرتبط بالحقوق والثقافة والتعليم... وغيرهما من حقوق الإنسان. إذ إن لتقدم التكنولوجيا الحديثة الواعدة فائدة كبيرة، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فقد أدى هذا التطور إلى عولمة حقوق الإنسان والأفكار البشرية وانتشارها بسرعة فائقة والوصول السريع إلى المعرفة؛ ومنح ذلك التطور المنصات الرقمية، ولاسيما المنصات الإعلامية (المرئية والمسموعة والمكتوبة) ووسائل التواصل الاجتماعي للنشطاء والفاعلين في مجال حقوق الإنسان، سُبُلًا سريعة لتنظيم المجتمعات ومشاركة الرسائل على نطاقٍ واسع. بموازاة ذلك، فقد اتاحت الثورة الرقمية تحديات جديدة تتعلق بظهور مخاطر انتهاك حقوق الإنسان في العصر الرقمي، سواء ما يتعلق منها بإتاحة التطبيقات الرقمية للشركات التقنية الكبرى فرص الاستحواذ والتصرف في البيانات الشخصية للملايين من المستخدمين عالميًا وإمكانية بيع تلك المعطيات إلى طرف ثالث لتحقيق اهداف تجارية أو أمنية، أو ما يتعلق بالتقنيات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي وكاميرات المراقبة أو تقنيات التعرف على الوجه، ووجود فواعل عابرين للحدود تتمثل إما في الشركات المشغلة للخدمات، أو بأخرى تعمل في مجال الحماية أو أطراف ثالثه تمثل ممارستها تهديدًا لحرية وخصوصية المستخدمين.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث الأساسية بما توفره التكنولوجيا الرقمية من ازدواجية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان مرة، واختراقها مرة أخرى. لهذا يحاول البحث الإجابة على السؤال الرئيس لإشكالية الدراسة: كيف نفهم تلك الازدواجية وما هي العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان؟ وكيف تؤثر التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة على التمتع بحقوق الإنسان إيجابًا سلبًا؟

فرضية البحث: يحاول البحث التأكد من الفرضية القائلة بأنَّ (التكنولوجيا الحديثة لها تأثير كبير على حماية وتعزيز حقوق الإنسان سلبًا وإيجابًا، وقد أصبحت بمثابة المحرك الاساسي في موضوعة تحريك حقوق الإنسان على كافة المستويات المحلية والدولية).

هيكلية البحث: اقتضت المنهجية العلمية تقسيم البحث إلى أربعة مطالب، تناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان، إذ ركز هذا المطلب على مفهوم التكنولوجيا الرقمية، ومفهوم حقوق الإنسان، فضلاً عن مفهوم حقوق الإنسان الرقمية. في حين تناول المطلب الثاني: العلاقة

بين التكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان. أما المطلب الثالث فقد تناول العلاقة بين حقوق الإنسان الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي. أما المطلب الرابع والاخير، فقد ركز على تأثير التكنولوجيا الرقمية على حقوق الإنسان، بشقيه التأثير الإيجابي والتأثير السلبي، وأنتهى البحث بالخاتمة والمصادر.

المطلب الأول

The First Requirement

الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان

Conceptual Framework of Digital Technology and Human Rights

تعدُّ مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديدها من المشكلات الأساسية في التحليل الاجتماعي؛ إذ إن تعدد التعريفات، وتداخلها للمفهوم الواحد يخلق قدرًا من الاضطراب واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم؛ بسبب ارتباطه وتأثيره بالإنساق الفكرية والتنظيمات الاجتماعية والأنماطية السياسية في فترة معنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مفهوم حقوق الإنسان خضع للتمويه والتزييف والتلاعب، إذ اصبحت له معان مختلفة وكأنه مفهوم مطاطي، يمكن شَدُّه؛ لتتسع دائرته ويمكن ضَمُّه لتُطبق أبعاده حسب المصالح والسياسات. وإنَّ التطور الكبير الذي شهده عالمنا المعاصر في مجال التكنولوجيا الرقمية، أدّى إلى توسيع الوصول إلى المعرفة، إذ تُقدم التكنولوجيا الحديثة فائدة كبيرة، ولاسيما في مجال حقوق الإنسان، ومنحت المنصات الإعلامية الجديدة (بمختلف أدواتها) الوصول السريع إلى المجتمع وسُبُلًا أسرع إلى النشطاء، سواء في مشاركة المعلومات والرسائل أو في سريعة تنظيم المجتمعات. بموازاة ذلك، لا يزال حجم الآثار التي ستلقى على الإنسان وحقوقه غير معروفة بشكل كامل، أو في قيد الدراسة، فمنظمات حقوق الإنسان، ما تزال تدرس كيفية ضمان استفادة جميع الناس من التطوّرات الحاصلة في العالم على المستوى التكنولوجي، من دون أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بالنسبة إلى الفئات المهمشة.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا الرقمية:

First: The Concept of Digital Technology:

قدمت العديد من التعاريف لمصطلح التكنولوجيا عمومًا، منها ما يخص التكنولوجيا بشكل مجرد، أو ما يتعلق بالمعلوماتية أو بالتكنولوجيا الرقمية، وكانت هناك تعاريف عدة خاصة بالتكنولوجيا الرقمية، بإعتبارها الشكل المتقدم للتطور التكنولوجي. فقد كان أول ظهور لمصطلح التكنولوجيا في ألمانيا عام **1770**م، وهو مركب من مقطعين (*Techno*) وتعني في اليونانية الفن أو صناعة يدوية، و (*Logy*) وتعني علم أو نظرية، ونتج عن تركيب المقطعين معنى صناعة المعرفة النظامية في فنون الصناعة

أو العلم التطبيقي، وليس لها مقابل أصيل في اللغة العربية، بل عربت بأخذ لفظها (تكنولوجيا)[1]. ويعرفها د. هاملتين بأنها: "الوسيلة التي بواسطتها يمكن للإنسان أن يوسع نطاق سلطته على ما يحيط به". أما غبرن فيعرفها بأنها: "دراسة الوسائل الفنية التي تشمل كل موضوعات الثقافة المادية"[2]. فهي تتضمن كل ما يقدمه العلم الطبيعي، ولا تقتصر على الآلة أو نظام المصنع. أما تكنولوجيا المعلومات، فيعرفها الكاتب روبي بأنها: "كافة أنواع البرمجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالحساب والاتصال، سواء كان حاسوبًا شخصيًا أو هاتفًا أو عن طريق نظم المعلومات الإدارية"[3]. أما التكنولوجيا الرقمية، فيقصد بها حسب التعريف القاموسي المختصر: فرعاً من فروع المعرفة العلمية أو الهندسية، التي تتعامل مع الابتكار والاستخدام العلمي والاساليب والأجهزة الرقمية والكمبيوتر، وتطبيقات تلك العملية كما في الاتصالات والإنترنيت والتواصل الاجتماعي وغيرها[4]. وتتميز هذه الثورة المعلوماتية بالتفاعلية، اللاتزامنية، الحركية، الكونية، اللاجماهيرية، قابلية التحول، قابلية التوصيل والشيوع أو الانتشار. وقد عرفتها علياء الجندي بأنها: "الأساليب التي تدار فيها الأجهزة والأدوات بالأرقام"[5]. وتعرف التكنولوجيا الرقمية إجرائيا: "بأنها التكنولوجيا التي تختزل المعلومات بصورة أرقام مخزنة في الحاسب الآلي، بحيث يمكن الاستفادة منها بأي مكان وبأي وقت"[6].

ثانياً: مفهوم حقوق الإنسان:

Second: The Concept of Human Rights:

حقوق الإنسان مصطلح مركب يتكون من "حقوق" و "إنسان" وللتعرف على هذا المفهوم لا بد لنا من توضيح مفردات هذا المصطلح. والمفرد في العربية هو الحق، ضد الباطل، وهو بمعنى الثابت والواجب المقتضي، والجميع (حقوق) والفعل منه حق، بمعنى ثبت ووجب. وفي إصطلاح الفقهاء وعلماء الأصول، نجد تعريفات متعددة في ألفاظها، إلا إنها كلها ترجع إلى المعنى اللغوي، فقد عرفه الجرجاني بانه" الحكم المطابق للواقع، وهو يطلق على الأقوال، والعقائد، والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك"[7]. وقد عني الفقهاء المحدثون بتعريف الحق فعرفوه بعدة تعريفات بينها اختلافات بسيطة، ومن ذلك ما ذكره الشيخ علي الخفيف، إذ عرف الحق بأنه "ما كان مصلحة لها اختصاص بصاحبها شرعًا"[8] فالحقوق مصالح والشارع الحكيم لا يحمي إلا ما كان مصلحة، وقد قيد التعريفات الثبوت بإقرار الشارع، إذ أن الحق في شريعة الإسلام منحة من الله تعالى لعباده، ولا ينبثق إلا عن إرادة الشارع. فهو ما ثبت للشخص على سبيل الاختصاص ويمكن تعريفه بأنه الميزات، أو المصالح او الحريات، التي يتوقعها الفرد، او الجماعة من المجتمع، أو من الدولة، وبما يتفق مع معايرهما. والحقوق من وجهة نظر القانون،

هي السلطة التي يخولها القانون لشخص؛ لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقًا لمصلحة له يعترف بها القانون، كما يمكن تعريفها على أنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للبشر أن يعيشوا من دونها بكرامة كبشر. إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وإن من شأنه تفعيلها واحترامها أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة[9].

ثالثاً: مفهوم حقوق الإنسان الرقمية:

Third: The Concept of Digital Human Rights:

اتسمت مسيرة حقوق الإنسان وعبر العصور المتعاقبة، بشهودها لتطورات كبيرة في مفهومها وعناصرها واجيالها، فكانت المفاهيم التقليدية التي طرحها المفكرين والفلاسفة حول هذه الحقوق تدور في اطار يرتبط بالبعد الفكري والفلسفي لهذه الحقوق، مما جعلها اقرب إلى الافتراضات والتصورات النظرية منها الى الواقع العملي، وهي تمثل امتدادًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الموجودة مسبقًا، وبالتالي فهي ليست جديدة، ومن المفترض أن تنال احترامها وتعزيزها كجزء من حقوق الإنسان، إلا أنها من الممكن أن تتعرض للانتهاك والتقييد من قبل أفراد أو قطاع خاص، أو سلطات الدولة. ومن هنا تقع المسؤولية علينا كأفراد فاعلة بالتوعية بشأن هذه الحقوق وكيفية حمايتها. وتتضمن حقوق الإنسان الرقمية على أن حق الافراد في الوصول واستخدام وأنشاء ونشر محتوى رقمي واستخدام أي حواسيب أو أجهزة الكترونية أو برمجيات أو شبكات الاتصالات دون قيود وتستند الحريات الرقمية بشكل أساسي على اربع مبادئ اساسية وهي: الاتاحة، الحق في الخصوصية، حرية التعبير وحرية استخدام والتطوير والابتكار. كذلك من حق جميع الأفراد الاستمتاع بالاتصالات وتنقية المعلومات عن طريق تقليل من الحواجز والمسافة والتكلفة، كذلك قابلية تلك الأنظمة للاستعمال من قبل الجميع، وهناك أكثر من صورة للإتاحة، إذ يمكن على سبيل المثال، تنازل حق المعاقين في اتاحة استخدام وسائل الاتصالات والانترنت وتوفير الأجهزة اللازمة لذلك أو حق الأطفال في الريف والمناطق الفقيرة[10].

وتعرف الحقوق الرقمية بأنها: "حق كل فرد في الوصول واستخدام وانشاء ونشر محتوى رقمي واستخدام اي حواسيب او اي اجهزة اخرى، او برمجيات او شبكات اتصال دون قيود)[11]. وهذا الحق يرتبط بعدد اخر من الحقوق والحريات الاخرى مثل حرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية وحرية تداول المعلومات والحق في المعرفة والحق في التنمية وغيرها من الحقوق والحريات. وتعرف أيضًا بأنها: "الحق في الافادة من كافة الخدمات التي تقدمها الشبكة الدولية للمعلومات وتامين الوصول الامن والمستمر لها وتيسير المتطلبات الاساسية الكفيلة بالتمتع بهذه الخدمات وضمان عدم حرمان

المستفيدين منها باي شكل من الاشكال"[12]. ويمكن تعرفيها أيضًا بأنها ذلك الحق المقرر للإنسان كجزء من متطلبات الحياة المعاصرة والتي يجب على الدول العمل من أجل تأمينه وتوفير المستلزمات الاساسية للتمتع به والامتناع عن استخدام الوسائل التي تعيق الوصول أليه أو تحد من استخدامه بشكل تعسفي. لذا تطورت الحقوق التكنولوجية المرتبطة بالإنترنت لتصبح اطارًا عالميًا متاحًا للعامة، وترى الأمم المتحدة أن حوكمة هذه الحقوق تشكل قضية مركزية في جدول أعمال المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية، وهذا يفرض أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعًا منصفًا للموارد، وأن تيسر النفاذ للجميع، وأن تكفل تشغيلًا مستقرًا وآمنًا للإنترنت، مع مراعاة تعدد اللغات"[13].

المطلب الثاني

The Second Requirement

العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وحقوق الإنسان

The Relationship Between Digital Technology and Human Rights

اتسمت مسيرة حقوق الإنسان وعبر العصور المتعاقبة بانها شهدت تطورات كبيرة في مفهومها وعناصرها واجيالها، فكانت المفاهيم التقليدية التي طرحها المفكرين والفلاسفة حول هذه الحقوق تدور في اطار يرتبط بالبعد الفكري والفلسفي لهذه الحقوق، مما جعلها اقرب الى الافتراضات والتصورات النظرية منها الى الواقع العملي[14]، لكن تطور مدارس القانون وتراكم الجهود التشريعية لحركة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والاقليمي والدولي اسهم في تطور المفاهيم الخاصة بهذه الحقوق تبعًا لتطور نظريات الحق ورسوخه في الفقه القانوني المعاصر، كما إن الدراسات المفاهيمية لهذه الحقوق اصبحت تتعامل معها باعتبارها أمر واقعي في الاطار الميداني وتفرض لها النصوص الحمائية وتقرر لها النطاق الزماني والمكاني وتناقش الاشخاص محل الحماية في تلك الحقوق مما يعزز من حقيقة تطور مفهوم حقوق الإنسان في اطار النظام القانوني المعاصر.

تجسد الحقوق الرقمية مظهرًا بارزًا من مظاهر تطور حقوق الإنسان في الإطار الدولي وجزء من قدرة القانون الدولي لحقوق الإنسان على التطور والاستجابة لكل مظاهر الحقوق الحديثة وامكانية استيعابها واحتوائها وتوفير النصوص الدولية الكفيلة بحمايتها والزام الدول باتخاذ ما يلزم من اجراءات تكفل التطبيق السليم لها[15]. إنَّ شبكة المعلومات العالمية الإلكترونية قد غيرت بيئة حقوق الإنسان، وعززت حريتي التعبير والمعلومات، وأن "هذه الحقوق تسمح للأفراد بتشكيل آرائهم والمطالبة بالتمتع

بجميع الحقوق الأخرى ومنها الحق في المحاكمة العادلة وحرية الأديان والحق في الانتخابات الحرة والظروف المعيشية الكريمة. ووفرت الشبكة الإلكترونية أدوات جديدة قوية للمدافعين عن حقوق الإنسان لنشر المعلومات وحشد المواطنين حول هدف ما، ومنحت أيضًا صوتًا دوليًا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ووفرت لهم سبيلًا فوريًا لتوثيق تلك الانتهاكات"[16]. ولكن على الجانب الآخر قالت مفوضة حقوق الإنسان إن التكنولوجيات الجديدة تسهل على الحكومات تنفيذ حملات القمع أو الانتقام من المعارضين، كما أن شبكة الإنترنت قد تصبح في بعض الأحيان مكانًا خطرًا للأطفال والفئات المستضعفة من المجتمع؛ بسبب الاستهداف بالمضايقات أو محاولات الاتجار بالبشر والانتهاك الجنسي، وأنه بالإمكان المساس بالحق في الخصوصية؛ بسبب عمليات المراقبة التي تتم على نطاق واسع، واستخدام الشركات للمعلومات الخاصة، وعدم وجود حدود واضحة بين المجالين العام والخاص، وان كل تلك التحديات تؤكد ضرورة أن تكون حقوق الإنسان دائمًا في جوهر المناقشات الدائرة حول الإنترنت، وانه يجب احترام قانون حقوق الإنسان على الإنترنت وخارجها[17]. ويمكننا القون بإن العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وحقوق الإنسان، تظهر من خلال دعم الجوانب الحقوقية المتصلة بمنظومة حقوق الإنسان من خلال عدة وسائل يمكن ان نحددها بما يأتي[18]:

1. عززت الابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات من امكانية التمتع بحرية التعبير وابداء الرأي والمشاركة الفاعلة في اثراء الحقوق المتصلة بالفكر والوجدان وإبرازها وترسيخها وفسح المجال المناسب للتعبير عنها بما يكفل الوصول إلى تحقيق الغايات القانونية التي تقف خلف اقرار مثل تلك الحقوق.
2. أسهمت ثورة المعلومات والتكنلوجيا في دعم الحقوق السياسية للأفراد من خلال ما تتيحه تلك الادوات من وسائل تمكن الافراد من معرفة الشأن السياسي وتتبع تطور مجالات الحياة السياسية داخل المجتمع ونشر قيم الديمقراطية والإلمام بتجارب الدول مع الأنظمة السياسية التي تعتنق الفكر الديمقراطي وتعمق الوعي بالحقوق السياسية وعلى رأسها الحق في المشاركة السياسية والترشيح لشغل المناصب النيابية والمناصب السياسية وشغل الوظائف العامة والمشاركة في عمل الأحزاب السياسية ونشر ثقافة التداول السلمي للسلطة وترسيخ التجارب الديمقراطية عبر تحسين اداء الانتخابات والاعتماد على الانتخابات الالكترونية والاسهام في ادماج هذه المنظومات في اليات الاقتراع والانتخاب.

3. أسهمت منظومة الانترنت والحقوق الرقمية المتفرعة عنها في دعم عمل الهيئات الحقوقية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وعززت من المبادرات الفردية والجماعية والحملات التطوعية التي تقودها الأطراف الناشطة حقوقيًا من خلال حملات المدافعة والمناصرة وحملات التوعية والتثقيف مما جعل من الحقوق التكنلوجيا نافذة أساسية يجري من خلالها توظيف عمل الهيئات الناشطة في حقوق الإنسان وتامين تحقيق متطلبات انجاح حملاتهم وعلى شتى المستويات.
4. باتت عناصر الحقوق الرقمية ومكوناتها تسهم في توفير الإطار المناسب لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تحصل في أي جزء من اجزاء العالم وتسهم في إثارة المجتمع الدولي ضد تلك الانتهاكات وقد تتحول القضايا التي تخص تلك الانتهاكات إلى قضايا رأي عام قد تجد صداها في الاطار الدولي والاقليمي والمحلي.
5. وتتيح الحقوق الرقمية وما تقدمه شبكة الإنترنت للإنسان القدرة على البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها والتعرف عليها من كل الأنواع بشكل فوري وبدون تكلفة وبما يتجاوز الحدود الوطنية. وذلك من شأنه أن يسهم في توسيع قدرات الأفراد بشدة للتمتع بحقوقهم الاساسية وبضمنها الحقوق المدنية والسياسية، وتعد الحقوق التكنلوجيا أحد عوامل التمكين للمجتمعات الإنسانية من الحقوق الفردية والجماعية، إذ تعزز شبكة الإنترنت من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تساهم كذلك في تطوير الحقوق الاخرى وعلى اختلاف اجيالها وبتنوع صورها ومضامينها.
6. أصبحت لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بسبب إمكان مساهمتها في القضاء على الفقر وتحسين حياة المواطنين في البلدان النامية، أولوية قصوى في جدول أعمال مختلف هيئات صنع القرار على الصعيد الدولي واستجابة هذا الاتجاه، وّفر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 56/ 183 في كانون الثاني 2002 ، الإطار المعتمد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل مناقشة كافة القضايا المطروحة ذات العلاقة بالحقوق الرقمية.

لهذا تنوعت الجهود الدولية الرامية الى الاعتراف بالحقوق الرقمية ومناقشة المتطلبات الاساسية الخاصة بها، وكان من بين لأبرز العوامل التي اسهمت في دعم الحقوق التكنلوجيا في الإطار الدولي واسهمت في تحويلها إلى واحدة من حقوق الإنسان المعترف بها جهود دولية متميزة قامت بها هيئات دولية عدة بهدف التوصل إلى اقرار وثائق دولية تخص هذه الحقوق وتعترف بها وتكفل صيانتها واحترامها، ومن بينها: إنشاء القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وما أقرته الامم المتحدة بأهمية الاعتراف بالحقوق الرقمية من خلال استحداثها لمنصب المقرر الخاص بتعزيز وحماية، وانشاء منتدى إدارة

الانترنت، فضلاً عن انشاء الفريق رفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، واقرار ميثاق حقوق الإنترنت لجمعية الاتصالات المتقدمة في أوروبا، ومبادرة الشبكة العالمية.

المطلب الثالث

The Third Requirement

العلاقة بين حقوق الإنسان والمنصات الرقمية (وسائل التواصل الاجتماعي)

The Relationship Between Human Rights and Digital Platforms ((Social Media

المنصات الرقمية، هي نموذج أعمال سهل الاستخدام قائم على استخدام التكنولوجيا، يسهل تبادل المعلومات والبضائع والخدمات بين الأطراف المختلفة، ويسمح بالتواصل الإلكتروني بين العديد من الأشخاص. أو هي عبارة عن أعمال تجارية عبر الإنترنت تسهل التفاعلات التجارية بين مجموعتين مختلفتين على الأقل، إحداهما عادة من الموردين والأخرى المستهلكين. فما يزال التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام المختلفة يحدث تأثيرا كبيرا في تطور وإنماء وسائل الاتّصال وشبكات الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بمختلف تسمياتها، أو ما نسميه اليوم المنصات الرقمية؛ وذلك لما أحدثته من استخدامات مبتكرة في نمط وشكل العلاقات الاجتماعية والعائلية والاقتصادية والسياسية وفي قضايا حقوق الإنسان. وللمنصات الرقمية العديد من الأنواع تبعًا لنموذج العمل الذي تستخدمه والغاية التي صممت لأجلها، نذكر منها[19]:

- منصات التواصل الاجتماعي: مثل منصة فيسبوك (*Facebook*) التي تستخدم نموذج العمل الإعلاني.
- منصات مخازن التطبيقات: مثل منصة جوجل بلاي (*Google play*) التي تستخدم نموذج العمل التجاري الرقمي.
- منصات مشاركة الوسائط: مثل منصة يوتيوب (*You tube*) التي تستخدم نموذج أعمال الاشتراك.
- المنصات الخدمية: مثل منصة أوب (*Uber*) لخدمات التوصيل التي تستخدم نموذج أعمال الدفع حسب الاستخدام.
- منصات التسوق: مثل منصة أمازون (*Amazon*) التي تستخدم نموذج أعمال التجارة الإلكترونية.

وفي الآونة الأخيرة لم تعد لغة الأنترنت والإعلام التفاعلي حكرًا على مستخدميها، وانما اندمجت في نمط الحياة اليومي أي إن البعض كان يشير إلى الانترنت وغرف الدردشة والتواصل مضيعة للوقت وطريقة لتبادل الصور والأغاني، أما اليوم فقد دفع الوعي الجمعي الذي ينادي بأهمية التغيير وإحداث

الاصلاح في المجال السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة والمساواة والكرامة إلى استخدام وسائل الاعلام التفاعلي للوصول الى التغيير المنشود بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان واضحت تلك الوسائل جزءًا لا يتجزأ من الخطاب وأدوات الرقابة المجتمعية. لقد منح الإعلام التفاعلي قيمة مضافة في مجالات الحياة المختلفة وقرع جرس الإنذار لمنافسة الاعلام التقليدي وأصبح سلاحا فعالاً بأيدي رواده واثبت قدرته على صناعة الاحداث والتأثير في مجالات الحياة المختلفة. إذ تراجَعَ الاهتمام بوسائل العالم التقليدية خاصة عند الشباب وازداد إقبالهم على وسائل العالم الجديدة (*Media New*)؛ وذلك لما تتمتع به وسائل العالم الجديدة من تفاعلية وإتاحية أن يطرح الشباب أفكاره بكل حرية دون خوف من أحد. ومهدت تلك الشبكات للانطلاقة الاولى لقيام الثورتين في مصر "على سبيل المثال" وكانت المحرك الاساسي للشباب لدفعهم للتظاهر مطالبين بحقوقهم ورفع الظلم عن بلدهم. إذ استخدم الشباب تلك المواقع الإلكترونية كأحدث وأفضل أسلحة تكنولوجية افتراضية لقهر التحديات الأمنية؛ لممارسة حقوقهم السياسية. كذلك الحال بالنسبة للشباب العراقي في احتجاجات تشرين عام **2019**، إذ تم التخطيط والترويج لها عبر المنصات الرقمية "مواقع التواصل الاجتماعي". فقد تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بقدرتها الكبيرة على تجميع أكبر عدد من الافراد في وقت قصير عن طريق الدعوات والصفحات والجروبات التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك **Facebook** وتويتر **Twitter**[20]. وفّرت هذه الشبكات فضاًء مهمًا للنقاش، وتداول القضايا المجتمعية بجرأة كبيرة؛ ما جعلها تساهم في تشكيل وبناء توجهات الرأي العام وطنيًا ودوليًا، كما سمحت بظهور ما يسمى بالمواطن الصحفي، وفي تجاوز المفهوم التقليدي للسيادة، وترسيخ التواصل الإنساني العابر للحدود، كما لا تخفى تأثيرات هذه الشبكات على مستوى دعم قضايا حقوق الإنسان؛ بعدما فتحت آفاقًا واعدة وواسعة أمام فئات مجتمعية للتعبير عن آمالها.

استطاعت هذه الشبكات أن تطرح الكثير من القضايا المرتبطة بالحقوق والحريات على أرضية النقاش، بشكل أثار جدالات حادة ومتباينة في مضامينها، ومراميها، بل إن الكثير من هذه المواضيع المثارة في ارتباطها بتدبير الشأن العام، أو تخليق الحياة العامة؛ أو فضح بعض الانتهاكات والخروقات، استطاعت أن تتحول إلى قضايا مجتمعية، وتفرض بذلك منطقها وبقوة على صانعي القرار[21]. لا جدال أن هنالك ارتباطًا عضويًا بين حقوق الإنسان وبين شبكات التواصل الاجتماعي يؤثر كل منها في الاخر ويتأثر به؛ فحقوق الإنسان المستقرة التي نصت عليها المعاهدات والقوانين الدولية والوطنية ليست موضع جدل أو نقاش كون الكرامة والحرية هي الضمانة الحقيقة لصيانة حقوق الإنسان؛ وهي الضمانة الاكيدة

لتنمية الإنسان. أما عن دور الشبكات الاجتماعية في حقوق الإنسان لا يمكن إحصاؤها لما لها من تأثير على المتلقي وعلى مفاهيمه وقيمه وعاداته وتقاليده وأصبحت أحد المحددات الرئيسية التي تشارك في تحديد ملامح سلوك الجمهور وحياته اليومية. ويرى البعض أن الاتصال يتداخل مع حقوق الإنسان في نقطتين جوهريتين، فواحدة من درجات التداخل للموضوع بينهما هو أن الكثير من التقارير الخاصة بحقوق الإنسان دائماً ما تحتوي على هذه المواضيع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والثانية هو حقيقة أن حرية الاتصال تعد حقًا للإنسان، كما تعد وسائل الاتصال واحدة من الآليات التي يستخدمها المواطنين كأحد ادوات الرقابة، وبالارتكاز على المبادئ التوجيهية في إعداد التقارير عن حالة حقوق الإنسان القائمة على الموضوعية والشفافية والحيادية والنزاهة لا بدّ ان يأخذ بالحسبان إنّ كثير من المغالطات التي تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا تعكس حقيقة الواقع لذا يتحتم الرجوع إلى مصدر البيانات للتحقق من مدى موثوقيتها قبل اعتمادها كمصدر رئيس للمعلومة[22]. ويمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تساهم في دعم وتعزيز حقوق الإنسان عبر مستويين:

الأول ذات مستوى أفقي، من حيث ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا والتربية عليها؛ وبلورة نقاشات مفتوحة على مواضيع ذات الصلة. أما الثاني ذات مستوى عمودي، من خلال تسليط الضوء على مختلف القضايا والمواضيع المتعلقة بمعاناة فئات معيّنة داخل المجتمعات؛ والمرافعة باتجاه تطوير التشريعات الداخلية والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ وفتح نقاشات حقوقية؛ وفضح الانتهاكات المختلفة التي تطال حقوق الإنسان[23]. إذ يبدو بأن كسب رهان دعم وترسيخ حقوق الإنسان عبر هذه الشبكات؛ لا يتوقف فقط على تطوير المنظومة القانونية بصورة توازن بين حرية التعبير من جهة، ومتطلبات الأمن المعلوماتي من جهة أخرى؛ بقدر ما يتطلب انخراط رواد هذه الشبكات في ترسيخ ثقافة احترام الحقوق والحريات وبلورة رسالة نبيلة تدعم هذا الخيار. ويمكن تقديم العديد من الأمثلة على العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان وأبرزها[24]:

1. تطبيقات عرض المحتوى والسمات الشخصية التي من شأنها السيطرة على الكيفية التي يمكن للأفراد الوصول بها إلى المعلومات والمعارف وتبادلها ومشاركتها ونطاق هذه المشاركة وأشخاصها وموعدها. وعادة ما يؤدي اضفاء السمات الشخصية على تعزيز التحيز القائم على اعتبارات الجنس أو العرق أو اللون وغيرها. كما يؤدي هذا الإضفاء إلى الترويج للمحتوى التحريضي أو المعلومات المضللة المقدمة إلى المستخدمين. وفي حالات أخرى قد يتم توجيه خوارزميات التواصل الاجتماعي

والبرمجيات الآلية بشكل متحيز، بغرض الوصول إلى معلومات محددة للتأثير على خيارات الأفراد ومشاركتهم العامة في الانتخابات الحرة والنزيهة.

2. تطبيقات تنقيح المحتوى أو ازالته حسب المعايير المعمول بها في المنصات الالكترونية، وبالأخص منها وسائل التواصل الاجتماعي، وكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى اخضاع حسابات المستخدمين للتحذير أو التعليق أو انتهاك شروط الخدمة عندما تدعي هذه المنصات أن المحتوى ضار وغير ملائم وغير قانوني، ولاسيما عندما يتم التنقيح على ورود كلمات أو صور أو فيديوهات على أسس تميزية وانتقائية يشار إلى أنها تحث على العنف والكراهية والعنصرية في قضايا معينة، بما يمس حرية التعبير والفكر والدين والتجمع والوصول إلى المعلومات وتداولها وغيرها.
3. تقوم التطبيقات بانتهاك حقوق الإنسان في الخصوصية والتنقل عندما تقدم معلومات مفصلة عن تحركات الفرد والتنبؤ بموقعه في المستقبل، خاصة عندما يكون الغرض منها تقيد حرية الحركة على المستويين الفردي والجماعي.

فضلاً عن ذلك، لا بد من توضيح أبرز الجهات المعنية بوضع المعايير ذات العلاقة بحقوق الإنسان في سياق التكنولوجيا الرقمية[25]:

1. الشركات المنتجة لهذه التكنولوجيا وبخاصة العمالقة منهم (عمالة الويب).
2. الجامعات ومعاهد البحوث والاكاديميات والوزارات والجهات المعنية بحقوق الإنسان والتكنولوجيا الرقمية (كليات الحقوق والفلسفة وكليات التكنولوجيا ومراكز البحث التقني).
3. المنظمات الدولية كالأمم المتحدة واليونسكو والاتحاد الأوروبي وخاصة الجهات المعنية بحقوق الإنسان فيها والتكنولوجيا الرقمية، والمنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية كالعفو الدولية وهيومن رايتس. علمًا بأن هذه الجهات كاليونسكو أصدرت توصياتها بشأن اخلاقيات الذكاء الصناعي وتقنينه.
4. المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وتحالفها العالمي وشبكاتها الإقليمية. والمنتديات الاقتصادية العالمية وهيئات التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي.

المطلب الرابع

Fourth Requirement

تأثير التكنولوجيا الرقمية على حقوق الإنسان

The Impact of Digital Technology on Human Rights

لقد أصبح جليًا إن من يمتلك السيطرة على التكنولوجيا الرقمية، يستطيع التأثير على سلوك الفواعل في مختلف البيئات، ولا يخفى اليوم مدى الارتباط بين التكنولوجيا والسياسة أو التكنولوجيا وحقوق الإنسان، أو الارتباط بالمفاهيم الآخرى. فالتكنولوجيا أصبحت بمثابة محرك إساسي للفعل السياسي، فقد دفعت في السنوات الأخيرة إلى تشكيل حركات اجتماعية، ونجحت كوسيط في حشد الآلاف في كثير من الثورات التي شهدها العالم، وأثرت في التواصل السريع بين كل بقاع العالم وعلى القيم المجتمعية والعلاقة الإنسانية. فقد ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تغيير بعض جوانب الممارسة السياسية، وكان من أوجهها بروز الديمقراطية الرقمية، التي تعبر في مضمونها عن توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في جمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وفاعليتها في تحقيق أهدافها، وتعتمد هذه الديمقراطية وادواتها كالمشاركة السياسية والتظاهرات وحقوق الإنسان الآخرى المرتبطة بها، على الحوكمة الإلكترونية والتصويت والانتخاب الإلكتروني واستعمال شبكة الإنترنيت في استطلاعات الرأي، والتعبير عن الرأي بعيدًا عن الضغوط وتنظيم الفعل السياسي عبر الفضاء الافتراضي، فضلاً عن الإسهام في منظومة حقوق الإنسان. فعلى صعيد الفرد المواطن، نجد أن هذه الثورة الرقمية غيرت من مفهوم المواطنة من شكلها العادي إلى الشكل الجديد، وهي المواطنة الرقمية والمواطن الرقمي، مشكلة بذلك مجموعة من القواعد السلوكية المتبعة في استخدامات التكنولوجيا في مجال المعلومات والمشاركة الإلكترونية للأفراد، التي من شأنها الارتقاء بنظم المجتمع والأفراد. على الصعيد الاجتماعي، أصبحت جل المجتمعات تطمح للوصول إلى الحكومة الإلكترونية، التي تعتبر نموذجية في طريقة عملها من خلال طريقة تقديم الخدمات الحكومية، بدء من تحصيل الضرائب وغيرها، وهو ما يعزز بدوره من فرص المشاركة السياسية لأفراد هذه الدول في التفاعل مع حكوماتهم مثل كوريا الجنوبية، البرازيل وإستوانيا. فهي تؤثر كذلك في السلوكيات الاجتماعية للناس في إحداث تغيرات عليها مثل التغيير الذي يحدث في التجارة الإلكترونية بحيث أصبح البيع والشراء عن بعد مع توفير خدمة التوصيل على المكان الذي يريد الإنسان هذا ما سهل العملية على

التجار في اقتناء مختلف المواد، والتغيير كذلك في التعليم والتدريب الإلكتروني وذلك عبر خدمة الزووم تقنية تكنولوجية رقمية سهلت عملية التعلم على الأساتذة وحتى المدربين في توفير الوقت والجهد وخاصة في ظل الظروف التي عاشها العالم (جائحة كورونا) التي مست مختلف المجالات وأرغمت كل العاملين على تطبيق مختلف الوسائل والتقنيات الحديثة كل حسب مجاله[26].كما أحدثت هذه الثورة تغييرًا في مفهوم الرأي العام العالمي، وتناقل الأفكار في إطار عام معبر عن فكرة المواطنة العالمية البعيدة عن كل تقيد وحدود، وتمكنت من كسر الحواجز المادية وحاجزي الزمان والمكان، والخصوصية العرقية والدينية واللغوية. واتاحت التكنولوجيا الرقمية الترويج لأجندات دولية حول حقوق الإنسان والانفتاح على ثقافات متعددة، ولاسيما التي تتمتع بمستوى عالي من الحرية ومستوى اقتصادي واجتماعي مريح، وهذا زاد من الضغوط على الأنظمة السياسية لتلبية مطالب مواطنيها وملائمة ثقافته وقيمه مع التوجه نحو العالمية. لقد عولمت التكنولوجيا الرقمية حقوق الإنسان وزادت من دور المجتمع والرأي العام في التأثير على القضايا الدولية والإقليمية بفعل حركية التفاعل لهذه التكنولوجيات. فقد خلقت ثقافة جديدة لاستغلال مجال العلم وتشكيل حركات التغيير الاجتماعي والثورات الاجتماعية، وهو ما حصل فيما يعرف بالربيع العربي، حيث استغل الشباب هذه التكنولوجيات في نشر دعم وأفكار الاحتجاج والتغيير بعيدًا عن تحكم السلطات. كذلك تراخت آليات حقوق الإنسان عن تقييم تداعيات الإنترنت والمستجدات التكنولوجية في عالم مراقبة الاتصالات والنفاذ إلى بيانات الاتصال على حقوق الإنسان، ولم يجر مجلس حقوق الإنسان والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان حتى الآن دراسة شاملة لعواقب توسيع صلاحيات المراقبة المخولة للدول وممارساتها على الحق في الخصوصية والحق في حرية الرأي والتعبير، وعلى ترابط هذين الحقين[27].

أولًا: التأثير الإيجابي:

First: The Positive Impact:

من الآثار الإيجابية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم : ديمقراطية التعليم؛ أي أن يكون لدى الطالب مساحة من الحرية في اختبار التخصص والمسافات وحتى المدرس الذي يريد، وهذا يحقق الاستقلالية والشعور بالذاتية؛ مما ينسجم مع ميوله وقدراته، إضافة إلى أن التكنولوجيا تعمل على إثارة دافعية الطالب من خلال الأساليب، وتزيد تفاعله داخل الصف، إضافة إلى تنمية التفكير الإيجابي لديه من خلال المعلومات الحديثة والمتعددة والمتجددة التي تستقبلها من خلال شبكة الإنترنت وتوفر للطلاب تعلمًا ثريًا وشاملًا، إذ تتيح لهم فرصًا جديدة للنمو الوجداني والتطور الفكري[28]. فالتكنولوجيا

الرقمية بوسعها تعزيز التعليم الجيد، إذ إنها تسهم في جعل تجارب التعلم أكثر جاذبية، كما تستطيع تقوية التعليم وتعميقه. وتؤثر التكنولوجيا الرقمية على التمتع بحقوق الإنسان إيجابًا من خلال الفرص التي تتيحها في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال[29]:

1. تعزيز خدمات الرعاية الصحية والتنبؤ بتفشي الأمراض.
2. اكتشاف نقاط ضعف الطلبة في مراحل تعليمهم المختلفة والسعي لمعالجتها.
3. تحسين سبل الزراعة ومساعدة المزارعين على التكيف مع التغير المناخي وتوفير الأمن الغذائي.
4. التخفيف من حدة تغير المناخ والتنبؤ بالكوارث الطبيعية.
5. تسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن على اختلاف حاجياتهم.
6. تفادي وقوع حوادث الطرق او على الأقل التقليل من الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها.
7. المساهمة في جعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة وتيسير سبل الحصول عليها.

ثانياً: التأثير السلبي:

Second: Negative Impact:

خلقت الثورة المعلوماتية الرقمية لمختلف التطورات التكنولوجية، تداعيات سلبية على مختلف القطاعات البشرية، ولاسيما تلك التي تتعلق بالسلوك البشري وحقوقه الفردية والاجتماعية، إذ أدت إلى تزايد الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة تكنولوجيًا، ببروز الفجوة الرقمية، التي خلقت دول غنية معلوماتيًا ودول فقيرة معلوماتيًا، وإنتاج نوع جديد من الفقر البشري، وهو فقر المعلومات وكيفية توظيفها لخدمة الأهداف التنموية، الذي زادت من معاناته وفقدانه للحقوق المتعلقة بها[30]. وأدت هذه التكنولوجيا إلى الدخول في مفاهيم إنترنيت الأشياء، التي جعلت حياة الأفراد متصلة بشبكة الإنترنت أو جزء منها، فيما يتعلق بإرسال واستقبال البيانات. كذلك من التداعيات التي احدثتها الثورة الرقمية على حقوق الإنسان، تطور المجتمع الذكي، وهو عبارة عن نتاج هجين تتداخل فيه الأبعاد الاجتماعية بالتقنية، وفق رؤية مجتمعية وقيم أساسية قوامها الانفتاح والدمج والشفافية. فقد روجت هذه الثورة لبعض القضايا المجتمعية التي تخدش الفطرة الإنسانية وادخالها كحق من حقوق الإنسان، كالترويج لحقوق المثليين أو التسويق لثقافتها أو أنموذجها الحضاري، في إطار حرب حضارية مستمرة بين الغرب والشرق، فضلاً عن ذلك، فقد مكنت هذه الثور بعض الحركات الاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وخلقت كيانات اجتماعية عابرة للحدود والقوميات متحدية الحدود السيادية على نحو أفقي في شكل مجموعات وطنية ترتبط بينها الشبكة العنكبوتية كبديل عن الرابط الجغرافي أو لتجاوز بعض أركان

الدولة القومية الحديثة. وخلقت اشكالاً جديدة من التضليل الإعلامي والمجتمعي؛ وذلك بفعل صعوبة مراقبة شبكة الإنترنت، وتبرز ظاهرة الاخبار الزائفة، التي تمس جماعات أو نظم قيمية معينة، وهو ما يخلق الفتن والاضطرابات الاجتماعية، وقد خلقت بذلك تحدي الهوية وتعزيز المشاعر السلبية اتجاه مسألة الانتماء للدولة الوطنية وحقوق الإنسان، وهي القضية التي طرحها بندكت أندرسون في كتابه المجتمعات المتخيلة، إذ أشار إلى أن وسائل التكنولوجيا تؤدي دورًا إيجابيًا في التأسيس بالشعور المشترك لما هو داخلي مقابل ما هوي خارجي، غير أنه يمكن أن تكون التأثيرات عكسية، إذ تصبح بمثابة عامل تعزيز للشعور الخارجي المشترك في مقابل ما هو داخلي. كذلك خلقت التكنولوجيا الرقمية ما يسمى بـ "البيوهاكرز" وهم القراصنة الذين لديهم قدرات عالية ومتقدمة في استخدام تقنيات الاختراق، وخلقت تحديات جديدة أيضًا فيما يتعلق بالبطالة الإلكترونية، وهي الحالية التي تهدد مستقبل الوظائف في عصر الرقميات والأنظمة الذكية. كذلك خلقت تهديد للمجتمعات؛ بسبب استغلال الجماعات الإرهابية لهذا الفضاء، كما حدث في العراق وسوريا وغيرها من الدول، عندما استغل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الفضاء الإلكتروني في الترويج لدولته المزعومة، وخلق ما يسمى بالإرهاب الإلكتروني (الرقمي، الافتراضي، الشبكي)، الذي استباح "فيما بعد" حقوق العراقيين بمختلف انتماءاتهم. بالإضافة إلى ما تمثله هذه الثورة من انتهاك كبير لخصوصيات الأفراد؛ بسبب عمليات المراقبة والتجسس. في العصر الرقمي، إذ عززت تكنولوجيا الاتصالات أيضًا قدرات الحكومات والمؤسسات والأفراد على القيام بأعمال المراقبة واعتراض الاتصالات وجمع البيانات. بعبارة أخرى، فإن المنصات التكنولوجية التي تعتمد عليها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية بشكل متزايد ليست غير حصينة أمام المراقبة الجماعية فحسب، بل يمكن في الحقيقة أن تيسر هذه المراقبة. وتؤثر التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة على التمتع بحقوق الإنسان سلبًا من خلال المخاطر التي نورد منها على سبيل المثال[31]:

1. تسهيل المراقبة الجماعية على نطاق غير مسبوق.
2. المساعدة على التضليل المعلوماتي.
3. تعزيز التحيز في أسواق العمل، ولاسيما ضد الفئات المهمشة والأكثر عرضة للانتهاكات.
4. زيادة معدلات التحيز في العدالة الجنائية على أساس اللون، أو العرق، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي ومعدل الدخل أو مكان النشأة وغير ذلك.
5. إيجاد سبل لتعزيز التمييز المالي ضد الفئات المهمشة والأولى بالرعاية.
6. ضعف المحاسبة والمساءلة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل هذه التكنولوجيا.

7. يزداد حلول الروبوتات الآلية محل الإنسان والقيام بمهامه المختلفة، وهنا بدأت تطرح تساؤلات جديدة على منظومة حقوق الإنسان، فمثلا من يتحمل المسؤولية والمساءلة عندما يرتكب الروبوت الآلي أخطاءً طبية أثناء العمليات الجراحية وتشخيص الأمراض، وكذلك الحال عندما يتعرض انسان لحادث اصطدام من سيارة يقودها الروبوت الآلي، وفي مسألة حقوق الملكية كذلك.

الخاتمـــــــة

Conclusion

يتضح لنا من كل ما تقدم بأن التكنولوجيا الرقمية أسهمت في دعم حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق السياسية للأفراد، من خلال ما تتيحه أدواتها الرقمية والمعلوماتية "الافتراضية" من وسائل تمكن الأفراد من معرفة الشأن السياسي وتتبع تطور مجالات الحياة السياسية داخل المجتمع ونشر قيم الديمقراطية والإلمام بتجارب الدول مع الانظمة السياسية التي تعتنق الفكر الديمقراطي وتعمق الوعي بالحقوق السياسية وعلى رأسها الحق في المشاركة السياسية والترشيح لشغل المناصب النيابية والمناصب السياسية، أو ما تمثله تلك الأدوات او غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية بشكل عام، كجهاز رقابي على السلطات الحكومية لحماية حقوق الإنسان من بطش السلطات الحكومية أو تجاوزها، سواء بالحالات السلمية أو في حالات النزاع وما بعد النزاع، فضلا عن التأثير على المتلقي وعلى مفاهيمه وقيمه وعاداته وتقاليده، حتى أصبحت أحد المحددات الرئيسية التي تشارك في تحديد ملامح سلوك الجمهور وحياته اليومية. فضلاً عن ذلك، فقد اسهمت منظومة الانترنت والحقوق الرقمية المتفرعة عنها في دعم عمل الهيئات الحقوقية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وعززت من المبادرات الفردية والجماعية والحملات التطوعية التي تقودها الاطراف الناشطة حقوقيًا للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال حملات المدافعة والمناصرة وحملات التوعية والتثقيف مما جعل من الحقوق التكنلوجيا نافذة اساسية يجري من خلالها توظيف عمل الهيئات الناشطة في حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وتامين تحقيق متطلبات انجاح حملاتهم وعلى المستويات كافة.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال – المفهوم – الاستعمالات، الافاق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص20.

(2) عبد القادر دندن وآخرون، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية: تحولات عميقة.. مسارات جديدة، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2021، ص14.

(3) فضيل ديلو، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(4) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص15.

(5) علياء بنت عبد الله إبراهيم الجندي، أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، جامعة أم القرى، مجلة جامعة القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد ١٢ ، العدد ٢، يوليو، 2000، ص12.

(6) حامد سعيد الجبر، أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعليم من وجهة أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، العدد111، جامعة المنصورة، الكويت، 2020، ص179.

(7) علي بن محمد علي الجرجاني، التعريفات، ج١٠، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥،ص١٢٠.

(8) علي الخفيف، التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة: بحث مقارن، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٠.

(9) مسعودي هشام، حماية وتعزيز الحق في الخصوصية في العصر الرقمي: قراءة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته ٢٨، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد١، جامعة خشلة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص155.

(10) حميد بن شامس بن سعيد الحارثي، حقوق الإنسان الرقمية، المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام، شرطة عمان السلطانية، سلطنة عمان، ص1.

(11) محمد طاهر، الحريات الرقمية المفاهيم الاساسية، مؤسسة حرية الرأي والتعبير، ط 1، القاهرة، 2013 ، ص5.

(12) وسام نعمت ابراهيم السعدي، الحقوق الرقمية واليات الحماية الدولية المقررة لها في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان،ص354. منشور على الرابط: https://2u.pw/6z00QME

(13) ينظر: " تقرير الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت "، حزيران 2005، الفقرة 10، منشورات الامم المتحدة، قسم المطبوعات، نيويورك، 2003، ص 12.

(14) للمزيد من التفصيل حول دور المدارس الفلسفية في تحديد مفهوم حقوق الانسان ينظر: ابراهيم علي بدوي الشيخ، التطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الانسان الاليات والقضايا الرئيسية، دار النهضة العربية، ط 1 ، القاهرة، 2008 ، ص 8.

(15) وسام نعمت السعدي، مصدر سبق ذكره، ص365.

(16) المصدر نفسه، ص357.

(17) ينظر: وثيقة المفوضية السامية لحقوق الانسان حول " الانترنت وحقوق الانسان" المقدمة الى الامم المتحدة في 5 كانون الاول 2015 ، المنشورة على الصفحة الرسمية للأمم المتحدة على الرابط الاتي: ***https://2u.pw/xn3wyWu***

(18) وسام نعمت ابراهيم السعدي، مصدر سبق ذكره، ص 358.

(19) سماح عبد الفتاح عطية عفيفي، الحماية القانونية لعمال المنصات الرقمية، العدد 37، 2022، الجزء الثاني، 977. متاحة على الرابط: *https://2u.pw/gzkxG9c*

(20) ماريان مراد أنيس، الاتجاهات البحثية الحديثة في العالقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، المجلة العلمية لبحوث العالقات العامة والإعلام، العدد العاشر، ص425.

(21) إدريس لكريني، شبكات التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، تاريخ النشر16 يونيو 2017، تاريخ الزيارة: 2023/7/19، منشور على الرابط: *https://2u.pw/6VNhjQA*

(22) فريال حجازي العساف، شبكات التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، موقع الدستور، نشر في: الأحد 27 حزيران / يونيو 2021، تاريخ الزيارة 2023/7/19، رابط المقال: *https://2u.pw/GfHsGIp*

(23) إدريس لكريني، مصدر سبق ذكره.

(24) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان، ص2. ملف منشور على الرابط:*https://2u.pw/T8wlDPQ*

(25) المصدر نفسه، ص2.

(26) عويسي سكينة والبشير غربي، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في حياة الفرد والمجتمع، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد51، مركز جيل البحث العلمي، 2022، ص20.

(27) وسام نعمت ابراهيم السعدي، مصدر سبق ذكره، ص 363.

(28) سهام بنت سلمان محمد الجريوي، مدى تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية على التعلم في ضوء الدراسات السابقة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 186، 2015، ص41.

(29) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص1.

(30) نسرين سعدون، واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، جامعة الزرقاء، عمان – الأردن، يومي 9–10/ اكتوبر 2012، ص3.

(31) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص1.

المصـــــــادر

أولاً: الكتب:

I. ابراهيم علي بدوي الشيخ، التطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الانسان الاليات والقضايا الرئيسية، دار النهضة العربية، ط 1، القاهرة، 2008.

II. عبد القادر دندن وآخرون، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية: تحولات عميقة.. مسارات جديدة، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2021.

III. علي الخفيف، التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة: بحث مقارن، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.

IV. علي بن محمد علي الجرجاني، التعريفات، ج١٠، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥.

V. فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال – المفهوم – الاستعمالات، الافاق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

VI. محمد طاهر، الحريات الرقمية المفاهيم الاساسية، مؤسسة حرية الرأي والتعبير، ط 1، القاهرة، 2013.

ثانياً: المجلات والدوريات والتقارير:

I. تقرير الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت "، حزيران 2005، الفقرة 10، منشورات الامم المتحدة، قسم المطبوعات، نيويورك، 2003.

II. حامد سعيد الجبر، أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعليم من وجهة أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، العدد111، جامعة المنصورة، الكويت، 2020.

III. حميد بن شامس بن سعيد الحارثي، حقوق الإنسان الرقمية، المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام، شرطة عمان السلطانية، سلطنة عمان.

IV. سهام بنت سلمان محمد الجريوي، مدى تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية على التعلم في ضوء الدراسات السابقة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 186، 2015.

V. علياء بنت عبد الله إبراهيم الجندي، أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، جامعة أم القرى، مجلة جامعة القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد ١٢ ، العدد ٢، يوليو، 2000.

VI. ماريان مراد أنيس، الاتجاهات البحثية الحديثة في العالقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، المجلة العلمية لبحوث العالقات العامة والإعلام، العدد العاشر.

VII. مسعودي هشام، حماية وتعزيز الحق في الخصوصية في العصر الرقمي: قراءة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته ٢٨، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد١، جامعة خشلة، الجزائر، ٢٠٢٢.

VIII. نسرين سعدون، واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، جامعة الزرقاء، عمان – الأردن، يومي 9–10/ اكتوبر 2012.

ثالثاً: الانترنت:

I. إدريس لكريني، شبكات التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، تاريخ النشر16 يونيو 2017، تاريخ الزيارة: 2023/7/19، منشور على الرابط: *https://2u.pw/6VNhjQA*

II. سماح عبد الفتاح عطية عفيفي، الحماية القانونية لعمال المنصات الرقمية، العدد 37، 2022، الجزء الثاني، 977. متاحة على الرابط: *https://2u.pw/gzkxG9c*

III. عويسي سكينة والبشير غربي، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في حياة الفرد والمجتمع، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد51، مركز جيل البحث العلمي، 2022، ص20.

IV. فريال حجازي العساف، شبكات التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، موقع الدستور، نشر في: الأحد 27 حزيران / يونيو 2021، تاريخ الزيارة 2023/7/19، رابط المقال: *https://2u.pw/GfHsGIp*

V. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان. ملف منشور على الرابط:*https://2u.pw/T8wlDPQ*

VI. وسام نعمت ابراهيم السعدي، الحقوق الرقمية واليات الحماية الدولية المقررة لها في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان،ص354. منشور على الرابط: *https://2u.pw/6z00QME*

VII. وثيقة المفوضية السامية لحقوق الانسان حول " الانترنت وحقوق الانسان" المقدمة الى الامم المتحدة في 5 كانون الاول 2015، المنشورة على الصفحة الرسمية للأمم المتحدة على الرابط الاتي:https://2u.pw/xn3wyWu

References

First: Books

I. Ibrahim Ali Badawi Al-Sheikh, The International Application of Human Rights Conventions, Main Mechanisms and Issues, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1st edition, Cairo, 2008.

II. Abdul Qader Dandan and others, International Relations in the Age of Digital Technology: Profound Transformations... New Paths, Academic Book Center, 1st edition, 2021.

III. Ali Al-Khafif, Solitary Action and Solitary Will: Comparative Research, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2009.

IV. Ali bin Muhammad Ali Al-Jurjani, Definitions, vol. 10, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1405.

V. Fadil Delio, New Technology for Media and Communication - Concept - Uses, Horizons, Amman, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st edition, 2010.

VI. Muhammad Taher, Digital Freedoms Basic Concepts, Foundation for Freedom of Opinion and Expression, 1st edition, Cairo, 2013.

Second: Magazines, periodicals and reports:

I. Report of the Working Group on Internet Governance," June 2005, paragraph 10, United Nations Publications, Publications Section, New York, 2003.

II. Hamid Saeed Al-Jabr, The importance of digital technology in the field of education from the point of view of faculty members at the College of Basic Education in the State of Kuwait, College of Education Journal, Issue 111, Mansoura University, Kuwait, 2020.

III. Humaid bin Shams bin Saeed Al Harithi, Digital Human Rights, Arab Bureau for Security Awareness and Media, Royal Oman Police, Sultanate of Oman.

IV. Siham bint Salman Muhammad Al-Jariwi, The extent of the impact of the use of digital technology on learning in light of previous studies, Egyptian Society for Reading and Knowledge, Reading and Knowledge Magazine, No. 186, 2015.

V. Alia bint Abdullah Ibrahim Al-Jundi, The importance of digital technology in the field of learning from the point of view of faculty members in some Saudi universities, Umm Al-Qura University, Al-Qura University Journal for Educational, Social and Human Sciences, Volume 12, Issue 2, July, 2000.

VI. Marian Murad Anis, Recent Research Trends in the Relationship between Social Media Sites and Human Rights, Scientific Journal of Public Relations and Media Research, No. 10.

VII. Masoudi Hisham, Protecting and promoting the right to privacy in the digital age: A reading of the report of the United Nations High Commissioner for Human Rights at its 28th session, Journal of Law and Political Science, Issue 1, Khashla University, Algeria, 2022.

VIII. Nisreen Saadoun, The reality of the digital divide in Algeria, paper presented at the International Conference on Digital Information Technology, Zarqa University, Amman - Jordan, October 9-10, 2012.

Third: The Internet:

I. Idris Lakrini, Social Networks and Human Rights, date of publication June 16, 2017, date of visit: 7/19/2023, published at the link: https://2u.pw/6VNhjQA

II. Samah Abdel Fattah Attia Afifi, Legal Protection for Digital Platform Workers, Issue 37, 2022, Part Two, 977. Available at the link: https://2u.pw/gzkxG9c

III. Owaisi Sakina and Al-Bashir Gharbi, Digital Technology and its Impact on the Life of the Individual and Society, Generation In-depth Legal Research Journal, Issue 51, Generation Scientific Research Center, 2022, p. 20.

IV. Faryal Hijazi Al-Assaf, Social Media Networks and Human Rights, Al-Dustour website, published on: Sunday, June 27, 2021, date of visit: 7/19/2023, article link: https://2u.pw/GfHsGIp

V. National Human Rights Commission, New and Emerging Digital Technologies and Human Rights. File published at the link: https://2u.pw/T8wlDPQ

VI. Wissam Nemat Ibrahim Al-Saadi, Digital Rights and the International Protection Mechanisms Established for them within the Framework of International Human Rights Law, p. 354. Published at the link: https://2u.pw/6z00QME

VII. The document of the High Commissioner for Human Rights on "The Internet and Human Rights" submitted to the United Nations on December 5, 2015, published on the official page of the United Nations at the following link: https://2u.pw/xn3wyWu